

دبلوماسية إشكالي تعول عليه الجزائر لكسر حواجز العزلة

رمطان لعمامرة

وزير خارجية مكلف بإنقاذ سلطة لا يتوافق معها



● السلطة تنتظر من لعمامرة إعادة تفعيل الكثير من الملفات الدبلوماسية المشلولة بسبب فشل سلفه في إقناع شركاء الجزائر في الاتحاد الأوروبي بمراجعة الاتفاق الثنائي بينهما. (الصور من السوشيل ميديا).



● لعمامرة يعد في الداخل الجزائري ذراع ما يُعرف بـ«الدولة العميقة»، وهو عدو لدود للحراك الشعبي، أما خارجياً، فأخر ما شرح له منصب المبعوث الأممي الخاص، قبل أن يتم إسقاطه بضغط أميركي

على الاستقالة في أبريل 2019، وتوارى الدبلوماسيان الإبراهيمي ولعمامرة مذآك عن الأنظار.

الانحناء أمام العواصف

وحين رشحه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لشغل منصب رئيس البعثة الأممية في ليبيا، خلفاً لغسان سلامة، وسط تداول العديد من الوجوه الدبلوماسية العربية والإقليمية على غرار وزير الخارجية التونسي خميس الجهيناوي والسوداني يعقوب الحلوي، فضلاً عن الأميركية ستيغفاني بوليام، جاء الفيتو الأميركي ليحول دون ذلك، تحت تأثير نفوذ قوى إقليمية فاعلة في المشهد الليبي.

واضطر لعمامرة إلى سحب ترشيحه، وتكررت تقارير مختلفة آنذاك أن عواصف أفريقية ضغطت على واشنطن من أجل رفع الفيتو في وجه المهمة، بسبب شكوك حول انحيازها لحكومة فايز السراج.

ويبقى لعمامرة صاحب مقاربة «المسافة الواحدة» بين أطراف الصراع، الذي تبنته الجزائر بشكل واضح خلال حقبة بوتفليقة، رغم عتاب كثيرين حيال ما أسموه بتقصير الجزائر في أداء دور أكثر نجاعة وفاعلية في الأزمة الليبية، لكنّ محللين يرون أن الوضع الداخلي في البلاد أدى إلى انكماش الدور الدبلوماسي الخارجي والإقليمي.

ولأن خبرته تسمح له بالانحناء للعواصف في الوقت المناسب لم يبد الرجل خشونة تجاه الموقف الأميركي، وحافظ على تقاليد الدبلوماسية، كما حافظ عليها عندما تعرض لمخطط الإبعاد من الواجهة وتقليص حضوره من طرف محيط بوتفليقة، والتي تجلت بشكل لافت في تجريد من وعائه ورصيده الأفريقي.

ورغم بروز نوايا النظام في التخلص من لعمامرة إلا أنه يبقى معتمداً على قدره الذي ينقذه في آخر المطاف، وكما تنازل محيط بوتفليقة في آخر أيامه لاحتواء تداعيات انتفاضة الشارع يبدو أن سلطة تبون تراهن مجدداً على لعمامرة لتبويض صفحتها من تلميحات هنا وهناك باتت تزعجها كثيراً.

نور الدين بدوي، في خطوة لاحتواء الوضع، ووجد لعمامرة نفسه في مهمة إنقاذ النظام المتهاك من موجة غضب شعبي غير مسبوق، خاصة بعد تعيينه في الـ11 من مارس 2019 نائباً لرئيس الوزراء، على أن يكون ظهوره أكثر وضوحاً ودفاعاً عن السلطة أشد بروزاً. ساهم وقتذاك في الدفاع بحرج واضح عن النظام المازوم، إذ أنه لم يكن على وفاق تام معه، على خلفية ورود اسمه وتداوله كبديل محتمل أكثر قبولاً لبوتفليقة، وهي الشائعة التي كانت تكبر يوماً بعد آخر، وتجاهه بصمت المعنى بها، دون أن يتكلم عناء التكذيب أو بجني ثمار التأكيد.

لعمامرة لم يكن على وفاق مع سلطة بوتفليقة، لكنه ظل يجزم بأن السلطة هي حقيقته، ولذلك ساهم بجهوده الدبلوماسية وعلاقاته الدولية، رفقة المخضرم الآخر الأخضر الإبراهيمي، في الدفع بالوضع إلى الحلحلة، فقد تكفل الأول بإقناع العواصف المؤثرة بالطابع العرضي للاحتجاجات وبوقوف الإسلاميين خلفها، وبطمأنتها على مصالحها في الجزائر، بينما تكفل الثاني بالسعي لفتح حوار ووعده ندوة وطنية، غير أن قوة الحراك الشعبي كانت حاسمة، خاصة بعد دخول الجيش على الخط، وأرغم بوتفليقة

للأمم المتحدة إلى لبيبريا حتى 2007، ليكون وسيطاً بين الحكومة وحركة الليبريين المتحدة، من أجل المصالحة والديمقراطية، وانتهت الوساطة باتفاق الأطراف المتنازعة على وقف الحرب الأهلية وتسليم السلاح. ثم عُين مفوضاً لمجلس السلم والأمن الأفريقي، وأعيد انتخابه على رأس المجلس، وفي سبتمبر 2017 عينته الأمم المتحدة عضواً في المجلس الاستشاري الأممي رفيع المستوى المختص في الوساطة الدولية والذي يضم 18 شخصية دولية.

انضم لعمامرة إلى مجلس إدارة منظمة «مجموعة الأزمات الدولية»، وهي منظمة غير حكومية مقرها بروكسل، وفي نفس العام كلف بمهمة وساطة أفريقية في الأزمة السياسية بمدغشقر، وهي المهمة التي انتهت باتفاق الحكومة والمعارضة على الذهاب إلى انتخابات رئاسية في البلاد، وهو الاستحقاق الذي رافقه إلى غاية إجرائها.

وفي الشأن الأفريقي كان آخر منصب أفريقي تولاه لعمامرة هو ممثل سام للاتحاد في مبادرة «من أجل إسكات البنادق» بتعيين من قيادة الاتحاد. لم يكن الفارق الزمني بين اندلاع الاحتجاجات السياسية ونقل بوتفليقة للعلاج في سويسرا إلا يوماً واحداً، والمؤكد أن الرجل لم يكن يعلم شيئاً عما استجد في البلاد، كم لم يكن يدري أن الجماهير التي كانت تصفق له باتت تطالبه الآن بالرحيل.

غير أنه بعد أسبوعين عاد شقيق الرئيس عبدالرحيم بوتفليقة «ناصر» ومعه لعمامرة إلى أرض الوطن وبقي الرئيس في مستشفى جنيف، وحسب مصادر مطلعة فإن دعوة بوتفليقة لمستشاره الدبلوماسي ووزير الخارجية السابق آنذاك إلى جنيف كانت من أجل التفاوض حول إمكانية تعيينه رئيساً للوزراء، خلفاً لأحمد أويحيى، حيث كان الرئيس يعتقد أن الاستثمار في شعبية لعمامرة والتضحية بـ«رجل المهام القذرة» سيهدئان من سورة الغضب الشعبي. وسقطت حكومة أويحيى، واستقدم خلفه

في نحو ستة آلاف من الحدود البرية تشهد توترات أمنية مستمرة، خاصة في مالي وليبيا، فضلاً عن التوتر الدبلوماسي مع الجارة الغربية خلال السنوات الأخيرة.

لكن هل تكفي لعمامرة شخصيته الكاريزمية وشبكة علاقاته الدولية لتوظيفها في الملفات المذكورة، وفي إعادة بلاده إلى المشهدين الدولي والإقليمي، في ظل هشاشة المقومات الضرورية للدبلوماسية الناجحة، على غرار الوضع الاقتصادي المتدهور والأزمة السياسية الداخلية، وتراجع إمكانيات الإنفاق بسبب شح الموارد المالية للدولة؟



أكبر حزينين إخوانيين في الجزائر سيكوانان في حرج شديد بعد عودة لعمامرة إلى السلطة، فرغم التقارب بين حزبي حركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني وبين النظام إلا أن قيادتهما تتخذ موقفاً سلبياً من وزير الخارجية الجديد

الدبلوماسي المحنك، أو «صوت أفريقيا»، كما يوصف، ولد بمنطقة القبائل في شرق العاصمة عام 1952، ووفق تقاليد صناعة خزان رجالات السلطة، تخرج من المدرسة الوطنية لإدارة بالجزائر العاصمة، ليتقلد بعدها عدة مناصب دبلوماسية في الجزائر والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيث بدأ مشواره المهني في وزارة الخارجية، ثم ترقى إلى منصب سفير في عدد من العواصف الأفريقية كإثيوبيا وجيبوتي، وفي نيويورك كسفير لبلاده في واشنطن والأمم المتحدة، ثم عُين أميناً عاماً للوزارة من 2005 إلى 2007.

شيفرة الصراعات

في سبتمبر 2013 كلفه الرئيس بوتفليقة بحقيبة وزارة الخارجية، وفي إطار توازنات داخلية تغير اسم وصلاحيات الوزارة وأصبح لعمامرة وزيراً للدولة ووزيراً للخارجية والتعاون الدولي، لكن اصطدام السلطة آنذاك بثورة شعبية أعاد الرجل إلى الواجهة كعزّاب لها في العواصف المؤثرة، قبل أن يتم الاستغناء عنه ثم العودة إليه مجدداً في الحكومة الجديدة.

ويعتبر لعمامرة من بين أبرز الدبلوماسيين في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لاسيما وأنه متخصص في مجال الوساطة الدولية لحل النزاعات، ففي عام 2003 كلف بمنصب مبعوث

إشارة إلى الزيارات التي قام بها إلى العواصف المذكورة، ووصفه بن قرينة بأنه «عزّاب المقاربة الفرنسية»، فهو يقوم بتسويق أجندة فرنسا حول الجزائر، وليس بتسويق موقف بلاده، على حد قوله.

ويشغله للمرة الثالثة حقيبة الخارجية يكون الدبلوماسي العتيق في مهمة إنقاذ السلطة من انتقادات خارجية حول وضعية حقوق الإنسان في الداخل، وتوسع دائرة القمع والتضييق على الحريات السياسية والإعلامية، كما يكون تمهيداً لتفعيل الدبلوماسية لملفات إقليمية لاسيما تلك المتعلقة بالوضع في الحدود الجنوبية والأزمة الليبية.

في المقابل أوجت عودة الرجل بحسب توازنات داخلية بين أجنحة النظام، فلعمامرة يبقى محسوباً على جيوب المنظومة الانتخابية التي حلها الرئيس السابق عام 2015. بوتفليقة لم يكن مطمئناً له على مصير محيطه الحاكم وشبكة علاقاته الخارجية - وقد تجسدت تلك الخشية في إسناد حقيبة الخارجية والشؤون الداخلية والتعاون الدولي إلى لعمامرة، بينما كلف عبدالقادر مساهل بالشؤون الأفريقية والمغرب العربي لمقربيه - ورغم مهمته في حكومة أحمد أويحيى قبل عام 2019، استنجد به بعد اندلاع الحراك الشعبي، ليكون مبعوث السلطة إلى عدة عواصف غربية، لطمانة حكوماتها بشأن الوضع الداخلي في الجزائر وتعليق شماعة الاحتجاجات على الإسلاميين.

وتنتظر منه السلطة إعادة تفعيل الكثير من الملفات الدبلوماسية المشلولة بسبب فشل سلفه في إقناع شركاء الجزائر في الاتحاد الأوروبي بمراجعة الاتفاق الثنائي بينهما، وتمتين علاقاتها الخارجية مع محيطها الأوروبي والعربي والإقليمي، بينما تنتظر لعمامرة عدة ملفات ثقيلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعلى رأسها إعادة صياغة أهداف الجزائر ونظرتها الجديدة لسياستها الخارجية المبنية على أولوية الأمن القومي ومراعاة مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، لاسيما وأن البلاد تشترك

وقد وجه الائتلاف انتقادات لاذعة للعمامرة، ووصفاه قبل عامين بانتمائه الأوصاف، ولمع مقري إلى الخيانة حين تساعل في كلمة مسجلة عن سبب «تحيّضه الأجانب على شعبه»، في



● شخصيته الكاريزمية وشبكة علاقاته الدولية ربما لا تكفلان للعمامرة إعادة بلاده إلى المشهدين الدولي والإقليمي.

صابر بليدي
صحافي جزائري

فاجأ الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون المتابعين بإعادة الدبلوماسي المخضرم رمطان لعمامرة إلى حقيبة الخارجية بكل ما يحمله الأمر من رسائل ودلالات داخلية وخارجية؛ فعلى الصعيد المحلي يعدّ الرجل ذراعاً ما يُعرف بـ«الدولة العميقة»، وهو عدو لدود للحراك الشعبي، أما على الصعيد الخارجي فأخر ملف كان مرشحاً له هو الأزمة الليبية، حين اقترحه الأمين العام الأممي في 2020 لشغل منصب مبعوثه الخاص، قبل أن يتم إسقاطه بضغط من الولايات المتحدة.

قرار تبون بتعيين رمطان وزيراً للخارجية في الحكومة الجديدة المنبثقة عن الانتخابات التشريعية التي جرت الشهر الماضي أحدث صدمة لدى مناوئي السلطة في الحراك الشعبي، على خلفية الحملة التي كلف بها عام 2019 من طرف الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، لشرح ما يجري في البلاد وطماننة شركاء الجزائر بشأن الاحتجاجات الشعبية المفاجئة.

حسم التوازنات

سيكون أكبر حزينين إخوانيين في الجزائر في حرج شديد بعد عودة رمطان إلى السلطة، فرغم التقارب بين حزبي حركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني وبين السلطة إلا أن مواقف سابقة كانت قد صدرت عن عبدالرزاق مقري وعبدالقادر بن قرينة تجاه وزير الخارجية الجديد، على خلفية اتهامه إسلاميين بالوقوف وراء احتجاجات الحراك الشعبي خلال الزيارات التي قام بها إلى بعض العواصف كموسكو ويكين عام 2019.

وقد وجه الائتلاف انتقادات لاذعة للعمامرة، ووصفاه قبل عامين بانتمائه الأوصاف، ولمع مقري إلى الخيانة حين تساعل في كلمة مسجلة عن سبب «تحيّضه الأجانب على شعبه»، في